

توقع مساعد نائب رئيس وكالة «موديز» للتصنيف الأئتماني عبدالله الحمادي، نمو حجم إصدارات الصكوك المستدامة بأسواق الصيرفة الإسلامية، مشيراً إلى أن القطاع لا يزال صغيراً، حيث يقدر بـ 6.8 مليارات دولار، مقارنة بحجم السندات المستدامة التي وصلت في عام 2023 إلى 960 مليار دولار.

وأضاف الحمادي في مقابلة مع «العربية Business» أن سوق الصكوك المستدامة رغم صغر حجمها إلا أن فيها قابلية للنمو، وذلك لأن الحكومات في أسواق الصيرفة الإسلامية، بالمنطقة مثل السعودية والإمارات، وكذلك في ماليزيا، وإندونيسيا، ملتزمة باتفاقية باريس حول «الحياد الكريوني».

وتتابع بالقول: «هيئة سوق المال الدولية، بالتعاون مع البنك الإسلامي الدولي للتنمية، أصدرت دليلاً إرشادياً للمصدرين في سوق الصكوك الإسلامية، لشرح الطرق الأكثر كفاءة لإصدار هذه النوعية من الصكوك وكيفية اعتبارها صكوكاً مستدامة»، وهذا سيشجع المصدرين الحاليين، كما سيجلب وافدين جدد إلى هذه السوق».

وأشار إلى أنه بعد إصدار الأطر التنظيمية للتمويل المستدام في السعودية، وعمان، فمن المتوقع نمو هذا القطاع بصورة أسرع، كما يتوقع أن تدخل الصناديق السيادية في المنطقة إلى هذه السوق.

وكانت وكالة «موديز» توقعت في تقرير أخير لها نمو إصدارات الصكوك المستدامة وسط السعي العالمي لخفض انبعاثات الكربون، إلا أن الوكالة أشارت إلى أن هذا النوع من الصكوك لا يزال يمثل حصة ضئيلة من إجمالي التمويل الإسلامي. وكشفت «موديز» عن أن الإصدار العالمي للصكوك المستدامة ارتفع بنحو 20% بالنصف الأول من 2024 ليصل إلى 6.8 مليارات دولار.